

كلمة لوزير الخارجية السعودي،* أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتناول فيها الوضع في العراق وعملية السلام في الشرق الأوسط نيويورك، 1994/10/4.** [مقتطفات]

[.....]

وتطرق الأمير سعود إلى قضية الشرق الأوسط وقال "لقد شاركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسيرة السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقها في مدريد وأسهمت في دفع المحادثات الثنائية بين الجانبين العربي والإسرائيلي إلى جانب مشاركتها الفعلية في المحادثات المتعددة الأطراف." وتابع "لقد أعطت الوفود العربية المشاركة في هذه المسيرة برهاناً ساطعاً على صدق التوجه والنوايا العربية في السعي نحو تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، معتبرة أن المحادثات متعددة الأطراف هي جزء من عملية السلام التي بدأت في مدريد وأنها مكتملة للمفاوضات الثنائية وليست بديلاً عنها."

واعتبر أن الاتفاق على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الموقع في واشنطن عام 1993 "أثار شعوراً بالتفاؤل باعتبار أن ذلك يشكل خطوة أولية رائدة نحو التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية." وقال "إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذ يلاحظ بارتياح التقدم الملموس الذي تم تحقيقه على المسار الفلسطيني . الإسرائيلي والخطوات المهمة التي تم اتخاذها في إطار النقل المبكر للمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية المدنية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني، فإنه يدعو المجتمع الدولي وعلى الأخص راعيي مؤتمر السلام، الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية، إلى اتخاذ كل ما من شأنه ضمان عدم قيام إسرائيل بوضع مزيد من العراقيل أمام ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها." وتكلم الأمير سعود عن مختلف مسارات المفاوضات وقال... "في الوقت الذي نرحب فيه بالتقدم الذي جرى تحقيقه على المسار الأردني . الإسرائيلي، فإننا نعبّر عن قلقنا البالغ لعدم إحراز أي تقدم جوهري في المفاوضات على المسارين السوري واللبناني." وتابع "إن قضية الجولان العربي السوري المحتل قضية واضحة تحكمها مبادئ احترام الحدود الدولية، كما أن الحفاظ على الأمن لا يأتي عن طريق حيازة الأراضي بالقوة ولكن بإرساء دعائم السلام التي لا يمكن توافرها إلا بانسحاب إسرائيل كامل من الجولان المحتل. وفيما يتعلق بالمسار اللبناني الإسرائيلي، فذلك يحكمه القرار رقم (425) الصادر عن مجلس الأمن والذي يقضي بشكل واضح وصريح بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وعليه فإننا نطالب بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لأحكام هذا القرار."

وتطرق إلى موضوع القدس وقال "إن قضية القدس الشريف تمثل جوهر النزاع العربي . الإسرائيلي وبالتالي لا يمكن قيام سلام دائم في الشرق الأوسط بدون التوصل إلى حل عادل لهذه القضية، يأخذ بالاعتبار قرارات الشرعية الدولية لا سيما القرار الرقم 242 الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 والقرار الرقم 252 المتعلق بالقدس الشريف، ومن ثم فإن على إسرائيل الالتزام بعدم القيام بأي تغييرات ديموغرافية من شأنها تغيير وضع القدس والتأثير على المفاوضات القادمة لوضعها النهائي، كذلك فإنه من الضروري لأي تسوية دائمة وشاملة أن تعنى بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين وقضية المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مخالفة بذلك أحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف." وأكد الأمير سعود أن "إحراز تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية حول مختلف جوانب النزاع العربي . الإسرائيلي لا بد وأن يفرض في النهاية إلى تحقيق تقدم مماثل بشأن المسائل المطروحة في المحادثات المتعددة الأطراف، الأمر الذي سيدفع مسيرة السلام نحو غايتها المنشودة وهي إقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط."

[.....]

* الأمير سعود الفيصل.

** "الحياة" (لندن)، 1994/10/5.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx